تنمية مصادر الطاقة في بحر قزوين :الفرص والمعوقات

أ.دريسي حنان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة زيان عاشور الجلفة

الملخص:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية القرن العشرين وظهور دول جديدة على الساحة الدولية كأذربيجان وكازاخستان وتركمنستان، برزت أهمية بحر قزوين كمركز جذب إقليمي ودولي، وذلك بسبب ما يحتويه هذا البحر من موارد طاقوية هائلة يمكن لها أن تعوض النقص المحتمل في بعض مناطق إنتاج النفط في العالم وبالتحديد تلك التي تقع خارج منظمة "أوبك".إلا أن عملية تنمية وتطوير مصادر الطاقة في بحر قزوين تجابهها العديد من المعوقات الفنية والقانونية والاقتصادية، بالإضافة إلى الجوانب الجيوسياسية التي لها علاقة بظروف المنطقة السياسية والأمنية والضغوطات الخارجية، ما يدل على أن الاستغلال الكامل لثروات المنطقة قد يأخذ وقتا طويلا.

مقدمة

يتزايد الاستهلاك العالمي للمواد الهيدروكربونية التي تستحوذ على الجانب الأعظم من إجمالي الطاقة المستهلكة على المستوى العالمي، على الرغم من تأثيراتها السلبية غلى البيئة. إنّ الطلب المتزايد على النفط والغاز الطبيعي يعجل من نفاذ هذه المادة الحيوية في الاقتصاد العالمي، ومن هنا تبرز أهمية الاستكشافات النفطية في بحر قزوين، إذ تحتوي هذه المنطقة على احتياطيات معتبرة من النفط والغاز الطبيعي، يؤهلها لتعويض النقص في بعض مناطق إنتاج النفط في العالم وبالتحديد تلك التي تقع خارج منظمة "أوبك"، وأن تحافظ على الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة عندما تتمكن الدول المطلة على بحر قزوين من تجاوز المشاكل السياسية والقانونية التي تعرقل عملية استغلال وتطوير مصادر الطاقة بها.

إنّ الهدف من هذا المقال هو توضيح القيمة الطاقوية لبحر قزوين وتحديد أهم العوائق والعراقيل التي تعاني منها الدول المطلة على بحر قزوين واستشراف مستقبل بحر قزوين كمنبع واعد لسوق الطاقة العالمية.

أولا- الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين:

تعتبر آسيا الوسطى من المناطق الإستراتيجية التي تدخل ضمن النطاق الجيوسياسي والاستراتيجي لمنطقة أوراسيا، وتتمتع آسيا الوسطى وبحر قزوين بأهمية جيواستراتيجية خاصة لكونها تشكل حلقة الوصل بين قارتي آسيا وأوروبا. كما تعد هذه المنطقة بمثابة الجسر الذي يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب، حيث كانت ولا تزال تمثل أهم طرق العبور.وتمثل دول آسيا الوسطى الخمس (طاجاكستان وأوزباكستان وقيرغيزستان وتركمنستان وكازاخستان) كتلة إقليمية متجاورة أما أذربيجان فإنها تدخل ضمن إطار مجموعة بحر قزوين الثلاث مع جورجيا وأرمينيا.

وتتمتع دول هذه المنطقة بثروات نفطية معتبرة تجذب إليها أنظار القوى الإقليمية والدولية وتحديدا بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في بحر قزوين، رغم التفاوت والتضارب في تقديرات الاحتياطيات النفطية والغازية المثبتة لبحر قزوين.

ولقد تضاعفت الأهمية الإستراتيجية لهذه الدول نظرا لقربها من مناطق ساخنة من آسيا، تتصارع فيها القوى الإقليمية والدولية، أبرزها أفغانستان وإيران إلى جانب قربها من منطقة الخليج والعراق، بالإضافة إلى التنافس التقليدي بين كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية لبسط هيمنتها على المنطقة. ومما ساعد على دخول هذه المنطقة دائرة الاستقطاب الدولي ما تعانيه من تهديدات وتحديات أمنية أبرزها ضعف قدراتها الدفاعية والاقتصادية بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، الحروب الأهلية ،مشكلة الحدود والأقليات، تجارة المخدرات والمشاكل المتعلقة بالبيئة.

ثانيا- التعريف ببحر قزوين:

يتميز بحر قزوين بأنه بحر مغلق تحيط به اليابسة من جميع الجهات على شكل بحيرة ،فهو أكبر بحيرات العالم ويتراوح متوسط عمقه حوالي 6.2 م [1].

بحر قزوين من أشهر الأسماء في جغرافية آسيا الوسطى ولهذه البحيرة أسماء عديدة منها بحيرة طبرستان، بحيرة مازندران، خرسان، أسسكون، جرجان وبحيرة الخزر.

تطل على بحر قزوين خمسة دول هي: أذربيجان وروسيا من الغرب، وكازاخستان من الشمال والشمال الشرقي ، وتركمنستان من الشرق ، وإيران من الجنوب. لم يكن بحر قزوين سوى بحر مغلق تتقاسمه إيران والاتحاد السوفيتي وبعد سقوط هذا الأخير ظهرت ثلاث دول أخرى لتشارك إيران وروسيا في سواحل بحر قزوين وهي: كازاخستان وتركمنستان وأذربيجان وهي دول حبيسة لا تطل على المنافذ أو الممرات البحرية.

يقع في بحر قزوين حوالي 50 جزيرة صغيرة داخل مساحة تقدر بحوالي 450الف كلم^2 ويبلغ طوله حوالي 1200 كلم وعرضه حوالي 500 كلم.

ثالثا- احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين:

على الرغم من أن احتياطيات بحر قزوين من الطاقة لازالت محل جدل ونقاش، فهي المنطقة الوحيدة في العالم التي شهدت زيادة كبيرة ومهمة في احتياطياتها النفطية والغازية خلال السنوات القليلة الماضية.

و الجدول التالي يوضح الاحتياطيات المحتملة والمؤكدة للنفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين:

الاحتياطيات المحتملة والمؤكدة من النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين

الدول	الاحتياطي المؤكد من النفط (بليون/برميل)	الاحتياطي المحتمل من النفط (بليون/برميل)	إجمالي احتياطي النفط (بليون/برميل)	الاحتياطي المؤكد من الغاز (تريليون قدم مكعب)	الاحتياطي المحتمل من الغاز (تريليون قدم مكعب)	إجمالي احتياطي الغاز (تريليون قدم مكعب)
أذربيجان	1.2	32	33.2	4.4	35	39.4
إيران◆	0.1	15	15.1	0	11	11
كازاخستان	5.4	92	97.4	65	88	153
روسيا◆◆	2.7	14	16.7	/	/	/
تركمنستان	0.6	80	80.6	101	159	260
المجموع	10	233	243	170.4	293	463

(◆) (◆◆)الإحصائيات لا تشمل النفط والغاز خارج قطاع بحر قزوين

المصدر:مجلة النفط والغاز، جانفي2010.

كما يتضح من خلال الجدول تعتبر كازاخستان الدولة النفطية الأولى في المنطقة، حيث تستحوذ على حوالي 77.7 % من إجمالي احتياطيات بحر قزوين تليها أذربيجان بحوالي 18% فمجموع احتياطيات كازاخستان وأذربيجان تشكل الجزء الأساسي أي حوالي 97% من إجمالي الاحتياطي النفطي في المنطقة وهي نسبة مرشحة للتغير في المستقبل.

أما فيما يتعلق بالإنتاج فتاتي كازاخستان في طليعة دول المنطقة، حيث يزيد إنتاجها عن 1.5 مليون برميل يوميا عام 2010 أي بزيادة 3.8%، تليها أذربيجان بنحو نصف مليون برميل يوميا أي بزيادة 6.2% مقارنة بعام 2000.

رابعا- العوامل المؤثرة في تطوير احتياطيات النفط والغاز الطبيعي في بحر قزوين

تميز تطوير المصادر الهيدروكربونية لبحر قزوين بصورة عامة بالبطء نتيجة لبعض العوامل والتحديات الفنية والاقتصادية والسياسية على رغم وجود بعض الظروف المشجعة للإسراع في التطوير ومنها تزايد الطلب العالمي على النفط وارتفاع الأسعار وما أدى إليه ذلك من تحسن واضح في الجدوى الاقتصادية لمشاريع تطوير النفط والغاز في العالم وزيادة ربحيتها، بالإضافة إلى الاهتمام الذي حظيت به منطقة بحر قزوين من قبل حكومات الدول المستهلكة الرئيسية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وشركاتها النفطية الكبرى ما سهل من عملية تهيئة التمويل اللازم لبعض المشاريع العملاقة في المنطقة [2] .

فمثلا اثر الكشف عن وجود احتياطيات هيدروكربونية كبيرة نسبيا في منطقة بحر قزوين تصاعدت وتيرة الصراع في المنطقة. فعلى المستوى الإقليمي جرى صراع حول كيفية توزيع ثروات المنطقة بين الدول المشاطئة للبحر أي عدم الاتفاق على صيغة قانونية توضح كيفية اقتسام ثروات البحر بين الدول المشاطئة له.

من جهة أخرى منذ بداية التسعينيات وانهيار الاتحاد السوفيتي دخلت منطقة بحر قزوين دائرة الاستقطاب الدولي حيث بدا التنافس الاقتصادي والاستراتيجي بين القوى الخارجية الكبرى بالأخص الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين[3]، للسيطرة على ثروات المنطقة والتحكم باتجاهات خطوط الأنابيب التي تنقل نفط وغاز المنطقة إلى الأسواق العالمية واحتدمت حدة التنافس بعد تزايد القلق العالمي حول الشحة في مصادر الطاقة العالمية حيث قيل بان الصراع للسيطرة على موقع واتجاهات خطوط الأنابيب النفطية والغازية المعاصرة من بحر قزوين والتي أطلقت عليها بعض المصادر"**باللعبة الكبرى الجديدة** " مشابهة لتلك النزاعات الدولية التي نشبت بين الدول الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر للسيطرة على نفط المنطقة خصوصا وأن الحصول على النفط قد يتحول إلى معركة حياة أو موت في القرن الحادي والعشرين.و بالتالي أصبح اتجاه أنابيب النفط والغاز في منطقة بحر قزوين ليس مسالة اقتصادية فحسب بل إستراتيجية رئيسية أيضا.

و تهدد تلك العوامل أيضا في تقييد وربما تحجيم التوسع في استغلال المصادر النفطية والغازية للمنطقة في المستقبل ومن أهمها مايلي:

أولا- خطوط الأنابيب ومنافذ التصدير

تمثل مسارات خطوط أنابيب نقل النفط وتصديره احد أهم الأبعاد في إشكالية المطرقة والسندان التي تهيمن على آبار النفط في منطقة بحر قزوين،حيث أن هذه المسارات تتواصل عبر الحدود الدولية، والكل يسعى إلى تحقيق اكبر قدر من الاستفادة، ليس فقط الاقتصادية بل وأيضا السياسية والإستراتيجية.

وبسبب الطبيعة الجغرافية لبحر قزوين كبحيرة مغلقة وعدم وقوع الدول المنتجة (كازاخستان وأذربيجان وتركمنستان وأوزباكستان)على سواحل بحرية مفتوحة،وبالتالي ليس لديها منافذ تصدير مباشرة، فهي تعاني من مشكلة كبيرة تتمثل في كيفية إيصال إنتاجها من النفط والغاز إلى الأسواق العالمية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل من جهة وإلى تباطؤ عمليات التطوير لبعض الحقول في المنطقة من جهة أخرى.

كما أن خطوط الأنابيب القائمة في دول بحر قزوين يعود معظمها إلى عهد الاتحاد السوفيتي السابق والتي بنيت في حينه لأغراض النقل الداخلي فيما بين دول الاتحاد السوفيتي وليس لأغراض التصدير، إضافة إلى ذلك فإن معظم تلك الأنابيب يمر عبر الأراضي الروسية ،وبسبب قلة الاستثمار والإهمال وقلة الصيانة والمواد الاحتياطية الضرورية فإن معظم تلك الأنابيب يمكن اعتبارها غير صالحة للعمل ضمن المعايير الاعتيادية للصناعة النفطية العالمية وتحتاج إلى عمليات صيانة شاملة.

وهكذا فقد حاولت دول المنطقة والشركات العالمية التي تقوم بتطوير ثروات بحر قزوين بشتى الطرق لزيادة طاقاتها التصديرية مثل استخدام شبكة الأنابيب الروسية وتصليح بعض خطوط الأنابيب القائمة واستخدامها كما حدث في حالة تصدير نفط أذربيجان عبر ميناء سوبسا (**Soupsa**) في جورجيا على البحر الأسود.

وللتغلب على تحديات الأنابيب والمنافذ التصديرية فقد كانت هناك ومنذ البداية خطط وأفكار لمدّ عدة أنابيب وباتجاهات مختلفة لنقل نفط أو غاز بحر قزوين إلى الأسواق العالمية،وقد كان هذا الموضوع مثالا واضحا لتشابك عاملي السياسة والاقتصاد في مجال النفط وذلك لتدخل جهات عديدة لها مصالحها المتضاربة، وبصورة خاصة،المنافسة ما بين روسيا من جهة، وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى،للتحكم باتجاه الأنابيب، بالإضافة إلى دول أخرى مثل الصين وبعض الدول المجاورة الأخرى لبحر قزوين(دول الطريق) بالإضافة إلى الشركات العالمية العاملة في المنطقة والدول المنتجة ذاتها.

ولعل مسار خط الشمال مثالا صارخا على ذلك ،فهذا المسار الذي يمتد لنحو 1400كم من باكو إلى مرفأ نوفورسيسك الروسي المطل على البحر الأسود، يصدّر عن طريقه كميات كبيرة من النفط بتكاليف رخيصة نسبيا، إلاّ أن أذربيجان لا ترى مستقبل لهذا المسار،مبررة ذلك بإمكانياته المحدودة التي تجعله لا يتحملّ نقل الكميات الضخمة المتوقع إنتاجها في السنوات المقبلة، كما أنها تخشى أن تستغل روسيا هذا المسار كورقة ضغط للاذعان لرغباتها السياسية، يضاف إلى ذلك،أن نحو 150كم من مسار هذا الخط يمر عبر الأراضي الشيشانية التي تشهد صراعات دامية.

وهناك المسار الغربي الذي يمتد من باكو إلى مرفأ سوبسا التابع لجورجيا والمطل على البحر الأسود،ويمكن من خلال هذا المسار نقل ضعف النفط العابر للمسار الشمالي، إلا أن قرار تركيا بخفض عدد ناقلات النفط العابرة لمضيق البوسفور لاعتبارات بيئية، يقيّد كثيراً من حجم النفط المار عبر هذا المسار.

وثمة مسار ثالث، من باكو إلى ميناء جيهان التركي على خليج الأسكندرون في البحر الأبيض المتوسط، وهذا المسار يعد الأدنى من النواحي الأمنية كونه يمر عبر الأراضي الأرمينية ، ومن المعلوم أن أرمينيا في نظر أذربيجان عدوّة كونها تحتل إقليم كاراباخ.

ويمثل مسار الشرق ،عمقا استراتيجيا واقتصاديا للصين،حيث يمتد من كازاخستان وتحديدا من مدينة "**أتاسو**" حتى يصل إلى الأراضي الصينية بطول 970كم وبطاقة 400ألف برميل يومياً.

إن عدم الاتفاق على اختيار الأنابيب المناسبة والأفضل اقتصادياً بسبب تضارب المصالح المختلفة كان سببا مهما في بطء استغلال مصادر بحر قزوين وسيكون عاملا مهماً في التأثير على آفاق صادرات المنطقة المستقبلية.

ثانيا- الوضع القانوني لبحر قزوين:

حتى انهيار الاتحاد السوفيتي لم يشكل بحر قزوين اهتمام الكثير، لأنه حتى نهاية القرن العشرين لم يكن يعني شيئا خارج اهتمامات إيران والاتحاد السوفيتي سابقا،مع تمتع الأخيرة بالسيادة الفعلية عليه في الوقت الذي لم ترغب فيه إيران منازعة جارها الشمالي ،وعقدت مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي توضح موقف الدولتين إزاء البحر، لكن مع انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور دول جديدة في المنطقة- أذربيجان وتركمنستان وكازاخستان- من ناحية وانفتاحها على سوق النفط العالمية من ناحية أخرى، فإن مسألة تحديد الوضع القانوني للبحر دخلت الأجندة الإقليمية والدولية ،خاصة أنها عقدت اتفاقيات منفردة مع شركات استخراج واستغلال حقول النفط والغاز، الأمر الذي مهّد إلى ظهور النزاعات القانونية فيما بينها. ومن هنا أصبحت الاستفادة من تلك المصادر الموجودة في بحر قزوين مصدرا لنشأة خلافات ونزاعات عديدة، الأمر الذي ألقى بضلاله على عملية تنمية مصادر الطاقة في بحر قزوين.

وقد جرت مناقشات بين الدول المطلة على بحر قزوين لحسم الموضوع وكانت وجهات نظر مختلفة منها من تؤيد فكرة اعتبار بحر قزوين بحيرة أو بحر مغلق، وبالتالي تقسيمه بصورة متساوية أي 20% لكل دولة،و أخرى تؤيد فكرة البحر المفتوح، وبالتالي يسري عليه قانون البحار ممّا يعني تقسيمه بين الدول المطلة وفقا لطول ساحل كل منها.

وتؤيد روسيا وإيران الفكرة الأولى،بينما تؤيد الفكرة الثانية كل من أذربيجان وكازاخستان.وعلى رغم أن تركمنستان تؤيد الفكرة الأولى فقد طرأ على موقفها تغّير خلال تسعينات القرن الماضي وتميّز بعدم الانسجام.

إضافة إلى ذلك فقد قامت كل من روسيا وأذربيجان وكازاخستان في شهر مايو2003 بتوقيع اتفاقية تقضي بتقسيم الجزء الشمالي للبحر ،ويشكل هذا الجزء حوالي 64% من مساحة سطح البحر،في حين رفضت إيران وتركمنستان هذه الاتفاقية.ما يدل على استمرار الخلافات ما بين الدول المشاطئة لبحر قزوين حول الوضع القانوني لبحر قزوين وكيفية تقسيم وتوزيع ثرواته.

ثالثا- صراع القوى الكبرى:

«رائحة الدم عادت تفوح من بحر قزوين» مقوله شهيرة لرئيس تركمنستان الأسبق "**صابر مراد نيازوف**"والتي قد تحققت مصداقيتها بعد أن أبرمت روسيا اتفاقا مع كل من تركمنستان وكازاخستان لإنشاء خط أنابيب للغاز الطبيعي موازٍ لبحر قزوين.وبهذا الاتفاق تكون موسكو قد أعلنت عن بداية فصل جديد في اللعبة الكبرى للسيطرة على مصادر الطاقة في منطقة آسيا الوسطى، وهي اللعبة التي بدأت عقب انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991.

تتشكل المنافسة الدولية الرّاهنة على نفط بحر قزوين من أربعة لاعبين رئيسيين هم :الولايات المتحدة الأمريكية ،أوروبا،روسيا والصين،يليها لاعبان يشكلان قوتين على المستوى الإقليمي هما إيران وتركيا،ثم تأتي الدول النفطية ذاتها والدول المحيطة بها كمعابر في الدرجة الثالثة.ويجري التنافس الحالي بين كل هؤلاء اللاعبين من خلال الشركات وخطوط الأنابيب،وهي خطوط ستؤدي غلبة أي منها إلى تحديد القوة الغالبة في

هذا المجال(لعبة صفرية مكسب طرف هو خسارة للطرف الآخر)والتي ستؤدي إلى تحديد طبيعة النظام الدولي بعد نحو عقدين أو ثلاثة عقود من الزمن وفيما يلي عرض لأهم هذه الأطراف:

روسيا: تسعى موسكو إلى تأكيد وجودها القوي في منطقة بحر قزوين التي تدخل ضمن نطاق مصالحها الحيوية وذلك في مواجهة التحالف الأوروبي- الأمريكي والذي أصبح جليا في مشروع الدرع الصاروخية الأمريكية في أوروبا الشرقية،وأفضل الطرق من وجهة نظرها هي دعم سيطرتها على خطوط تصدير الغاز بإبرام مثل هذه الاتفاقيات التي تضمن لها الهيمنة الكاملة على مصادر الطاقة التي تحتاجها أوروبا بشدة.

ولقد وضعت الحكومة الروسية سياسة جديدة للتعامل مع منطقة بحر قزوين وذلك بسبب سعيها لتحقيق عدة أهداف هي كالآتي :

1- التعاون مع إيران باعتبارها دولة معارضة لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة ،وقد عملت روسيا على مدّ جسور التعاون الروسي الإيراني.

2- العمل على وضع خطط التعاون والتنمية مع دول المنطقة.

3- السعي الروسي لجذب خطوط نقل النفط والغاز عبر أراضيها.

4- العمل على حفظ الاستقرار الأمني في المنطقة.

5- مواجهة التغلغل والتوسع الأمريكي في المنطقة.

6- مواجهة كل السياسات التي تهدف إلى عزل روسيا في المنطقة.

7- محاولة بسط النفوذ الروسي في المنطقة.

وتستطيع روسيا من خلال تحقيق هذه الأهداف الوصول إلى ما يلي:

1- معاملة بحر قزوين كمنطقة مصالح روسية عن طريق اختراق الدول المطلة عليه باستخدام الشراكة الروسية الخاصة.

2- استخدام الصراعات المحلية واستغلالها لتحقيق المصالح الروسية.

3- وضع عراقيل أمام المنافسين الذين يشاركون بالاستثمار في منطقة بحر قزوين.

الولايات المتحدة الأمريكية: أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية المتبعة تجاه منطقة بحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ذات طابع خاص تعكس دوافع جديدة للولايات المتحدة الأمريكية،حيث سعت باستمرار إلى تشجيع التعددية في مصادر إمدادات الطاقة وطرق نقلها إلى الأسواق العالمية.

تتمتع منطقة بحر قزوين وفقا لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية بخاصية إستراتيجية يجب استغلالها لكي تحافظ على هيمنتها على العالم وعدم إتاحة الفرصة لروسيا الاتحادية بالعودة لتكون قطبا جديدا في النظام الدولي.

إن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة بحر قزوين تستند في تخطيطها إلى عدة عوامل مهمة هي[1]:

1- الوضع الجيو- استراتيجي لمنطقة آسيا الوسطى- بحر قزوين.

2- المصالح الاقتصادية الحيوية لأمريكا وحلفائها وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعي.

3- مزاحمة النفوذ الروسي ومحاولة تفكيك التقارب الإيراني- الروسي وتقليص النفوذ الصيني.

4- حماية جمهوريات آسيا الوسطى عبر التقارب وإبرام الاتفاقيات الإستراتيجية معها.

5- تهيئة المناخ للتغلغل الإسرائيلي في المنطقة،و أنموذج ذلك للتقارب الأذربيجاني –الإسرائيلي.

6- مواجهة التيارات الأصولية المتصاعدة في المنطقة.

إيران: تتميز إيران جيوسياسيا في أنّ حدودها الشمالية تصل إلى بحر قزوين وتشكل أفضل معبر للنفط إلى الخليج العربي جنوبا ،وتعتبر جمهورية إيران الإسلامية أحد اللاعبين الأساسيين في منطقة بحر قزوين على المستوى الإقليمي،وهي ثاني أقوى دولة بعد روسيا الاتحادية من دول بحر قزوين[11].

قامت إيران بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991 بإتباع سياسة جديدة من شأنها أن تؤدي إلى توثيق العلاقات بينها وبين الدول المطلة على بحر قزوين ،حيث أنها تشترك مع هذه الدول بروابط عرقية ودينية،وتسعى السياسة الإيرانية تجاه منطقة بحر قزوين إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تكوين علاقات اقتصادية مع دول المنطقة بهدف تصدير مواردها النفطية عبر إيران ،هذا ما يساعد إيران على تحقيق مكاسب اقتصادية ويدعم أهميتها الإستراتيجية في المنطقة.

2- الحد من الزحف الأمريكي في المنطقة،حيث يعتبر ذلك خطرا على الأمن الإقليمي في المنطقة.

3- إقامة علاقات متبادلة مع كافة دول المنطقة.

حيث ترى إيران نفسها بأنها القوة التي يمكنها أن تؤدي دور القائد في المنطقة وذلك بسبب موقعها الجغرافي المتميز.

الصين:أصبح تامين الإمدادات الطاقوية واحدا من أهم الرهانات والتحديات التي تعترض جمهورية الصين الشعبية،فحاجيات الصين الطاقوية تزداد من سنة لأخرى واستمرار نموها الاقتصادي مرهون بتامين الإمدادات الطاقوية اللازمة،حيث برزت منطقة بحر قزوين في أولويات المطالب الصينية،خاصة وأنها قريبة منها جغرافيا،غير أن الأمر يحتاج لمزيد من المقايضات مع روسيا التي تتخوف من شريكتها الإستراتيجية الجديدة أن تنافسها في السيطرة على خطوط أنابيب نقل الطاقة.

قامت الصين عقب انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال دوله السابقة بتحديد خمس أسس لتعاملها مع دول منطقة بحر قزوين وهي كالآتي :

1- أدرك القادة الصينيون الأهمية الإستراتيجية لتلك الدول في المرحلة المقبلة ومدى تأثيرها على العالم وخاصة في مجالات الطاقة.

2- دول المنطقة هي جزء من أوراسيا،حيث أنهم يلعبون دور الرابط ليس من منطلق جغرافي فقط،بل من منطلق ثقافي وسياسي.

3- تولي الصين اهتماما أكثر في مجال العلاقات الثنائية مع دول المنطقة.

وتشترك الصين بحدود طويلة جدا مع إحدى الدول القزوينية بالنسبة للنفط وهي كازاخستان،وقد وقعت في عام 1997 مذكرة تفاهم مع الحكومة الكازاخستانية لبناء خط نفطي،ومن هنا أصبح هناك تخوف أمريكي- روسي من تمدد النفوذ الصيني في منطقة بحر قزوين.

خامسا- مستقبل بحر قزوين:

ترتبط تنمية مصادر الطاقة في بحر قزوين بثلاثة عوامل رئيسية وأن التغاضي عنها يعني رسم مستقبل مظلم لهذه المنطقة،تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أولا: تحقيق الأمن في بحر قزوين بما يستوجب التنسيق والتعاون بين أطرافه المباشرين دون الاستعانة بالخارج.

ثانيا: تعيين ووضع نظام قانوني لبحر قزوين،لان التأخير في هذا الأمر من شأنه أن يعمّق التدخلات الأجنبية بما يزيد بدوره من تعقيد الأمور بصورة أكثر سوءاً.

ثالثا:حماية البيئة الملاحية فالاستغلال والاستفادة السريعة لثروات البحر من جانب الشركات النفطية يمكن أن تترك آثاراً سلبية على بيئة المنطقة.

إن الاستغلال الأمثل لموارد بحر قزوين وثرواته من جانب مختلف الأطراف المعنية تستوجب بداية معالجة الوضع القانوني للبحر باعتبارها مسألة ذات أولوية سياسية في المقام الأوّل آخذاً في الاعتبار ضرورة توافر إرادة سياسية لدى جميع الأطراف،بالإضافة إلى ذلك يستوجب على دول بحر قزوين العمل على التخفيف من حدة التدخلات الدولية خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لما لذلك من أثر مباشر على زيادة فرص التعاون بين الدول المطلة على البحر.

وأخيرا، قيام الدول المطلة على بحر قزوين بتبني سياسة المصالح الاقتصادية والأمنية المتبادلة وتوسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي بدلا من سياسة المنافسة والمواجهة لأن ذلك سوف ينعكس على برامج التنمية في تلك الدول.

خاتمة :

إن إقليم بحر قزوين من الأقاليم النفطية الغنية نسبياً في العالم،وهو بالأحرى من أهم الأقاليم النفطية في آسيا الوسطى، إلا أن كلا من إنتاج النفط والغاز الطبيعي في هذا الإقليم ما يزالان يعانيان من مشاكل رئيسية أبرزها عدم الاتفاق بين دوله على صيغة قانونية لاقتسام ثرواته،وحالة الانكشاف الأمني، بالإضافة إلى حدة التنافس بين القوى الإقليمية والدولية على مصادر الطاقة في هذه المنطقة ما يجعل مستقبل بحر قزوين كمنبع واعد للطاقة غامضا ويطرح العديد من التساؤلات.

الهوامش:

(1)نبيل جعفر عبد الرضا ،**الأهمية النفطية لبحر قزوين**، الحوار المتمدن ، العدد 3601، جانفي 2012. ص 4.

(2)منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ، **تطور إمدادات بحر قزوين من النفط والغاز الطبيعي وآفاقها المستقبلية** ، الإدارة الاقتصادية 2005.ص ص12- 15

(3) نفس المرجع

(4)نفس المرجع

(5)احمد علو، **كعكة الذهب الأسود والألماس الأسود** ، مجلة الجيش ،العدد 300 2010.ص2

(6) ياسين عبير، **سياسة خطوط الأنابيب والاستقرار السياسي في المنطقة** ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 151 ،يناير 2003.ص78

(7)مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،بحر **قزوين: مساحة واحدة وخمس رؤى** ،مختارات إيرانية ،السنة (3) ،العدد 25 ،أغسطس 2002.ص61

(8) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ،مرجع سابق.

(9)صلاح الصيفي ،**بترول بحر قزوين... وصراع القوى الكبرى .. تشابك النفط السياسة والدم،** 2007 (موقع إسلام اليوم).

(10) عبد الناصر سرور،**الصراع الاستراتيجي الأمريكي – الروسي في آسيا الوسطى وبحر قزوين وتداعياته على دول المنطقة 1991-2007"**، مجلة جامعة الأزهر،سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد11، العدد1،ص.8

(11)عثمان السيد عوض، **إيران وتقاسم ثروات بحر قزوين** ،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،مختارات إيرانية ،يونيو 2002.ص18